

استقلالية القضاء ونقل الطب الشرعي لوزارة العدل ومكافحة التمييز الصانع: «التشريعية» أعدت أولوياتها



د. عبدالحميد دشتي ود. معصومة المبارك ويعقوب الصانع أثناء اجتماع اللجنة التشريعية

انتهت لجنة الشؤون التشريعية البرلمانية خلال اجتماعها أمس من صياغة أولوياتها الخمس في المرحلة المقبلة تمهيدا لاجتماعها إلى رئيس مجلس الأمة علي الراشد لإدراجها ضمن الأولويات التي سيتم التشاور حولها بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وأوضح مقرر اللجنة النائب يعقوب الصانع في تصريح إلى الصحافيين أن أولويات اللجنة الخمس التي طلب رئيس المجلس من اللجنة تقديمها تتمثل في استقلالية القضاء، نقل الطب الشرعي والأدلة الجنائية إلى وزارة العدل، قانون مكافحة التمييز، قانون مجلس الدولة الذي يضع آلية سليمة للتوظيف والترقيات، بالإضافة إلى تشكيل النيابة الإدارية.

وذكر المانع أن اللجنة ناقشت تعديلا على قانون الجزاء وقررت تقديم صيغة قانونية لهذا التعديل بعد أسبوعين، ورفعها في تقرير إلى رئيس المجلس، مبينا أن التعديل يتعلق بتطبيق العقوبة على جرائم السرعة والسلب وغيرها.

وقال ان اللجنة وافقت على اقتراح مقدم من النائب خالد العودة في شأن الرعاية السكنية، وتمت إحالته إلى اللجنة المختصة.

وأعلن الصانع عن اجتماع نيابي يعقد في العاشرة من صباح اليوم الإثنين في مجلس الأمة لمناقشة الإجراءات القانونية المتعلقة بالطعون المقدمة ضد بعض النواب بعد اعلان نتائج الانتخابات الأخيرة.

وأشار الصانع إلى أن اللجنة رفضت طلب رفع الحصانة عن النائب نواف الفزيع في القضية رقم 2012/60 «جنح مرثي ومسموع»، كما رفضت رفع الحصانة عن النائب نفسه في القضية رقم 2012/28 «جنائيات أمن دولة» للكيدية.

إحالة المرسوم إلى المجلس للتصويت عليه خلال إحدى الجلسات المقبلة «المراق العام» توافق على مساهمة القطاع الخاص في تعميم الأراضي الفضاء المملوكة للدولة



نبيال الفضل ود. علي العمير ومهشام البغلي خلال اجتماع اللجنة

أعلن رئيس لجنة المراق العام النائب د.علي العمير عن موافقة اللجنة بالإجماع على المرسوم بقانون رقم 27 لسنة 2012 لتعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية والقانون رقم 27 لسنة 1995 في شأن مساهمة نشاط القطاع الخاص في تعميم الأراضي الفضاء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية، مشيرا إلى أن اللجنة التي اجتمعت بحضور وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون الإسكان وسالم الأدينة قررت رفع

تقرير بهذا المرسوم إلى رئيس مجلس الأمة علي الراشد للتصويت عليه في إحدى الجلسات المقبلة.

وينص التعديل على المادة 27 مكرر (ز) على أنه يجوز للمؤسسة بالتنسيق مع بلدية الكويت تسليم اراض بمساحات ملائمة وخالية من العوائق من الارض التي تخصص لها في شركات القطاع الخاص ذات النشاط العقاري والمالي والإسكاني وفقا للشروط والأوضاع والإجراءات التي يضعها مجلس ادارة المؤسسة، وذلك لتنفيذ وحدات سكنية

بمساحات مختلفة، ويتم بيعها بمعرفة الشركة لمستحقي الرعاية السكنية المدرجة طلباتهم بالمؤسسة، وذلك بأسعار تشمل التكلفة الفعلية للوحدة السكنية وما يخصها من ثمن الارض ونفقات انشاء البنية الأساسية، بالإضافة إلى هامش ربح تحدده المؤسسة، وتكون المعايير التصميمية والمواصفات المعمول بها في مشاريع المؤسسة هي الحد الأدنى الذي يجب على الشركات الالتزام به عند تصميم المشروع وتحديد مواصفات تنفيذه».

«المالية البرلمانية» توافق على مرسوم تحويل (الكويتية) إلى شركة مساهمة

وافقت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية في اجتماعها أمس على مرسوم قانون تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وقالت مقرر اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان اللجنة وافقت في اجتماعها الذي حضره وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون الإسكان م.سالم الأدينة ورئيس مجلس ادارة

الخطوط الجوية الكويتية سامي النصف على المرسوم «مقابل تعهدات مكتوبة من الوزير الأدينة ومجلس إدارة المؤسسة بتقديم خطة عمل جاهزة للسنوات الثلاث المقبلة».

وأضافت الهاشم ان اللجنة «ناقشت الموضوعات المتعلقة بالصغيرة والمتوسطة وقانون غرفة التجارة والصناعة والخطة القانونية الخالفة والقروض.



صفاء الهاشم

المستحقين للجنسية الكويتية من حملة اعضاء الجنسية.

وطالب وزارة الداخلية ممثلة بالادلة الجنائية بتسريع اجراءات البصمة الوراثية وتوفير الكوادر اللازمة لاختصار الوقت واستيعاب الاعداد الكبيرة من اجل حل المشكلة بشكل سريع، مستغربا ان يستغرق اجراء البصمة الوراثية سنوات.

وبين ان الحكومات والمجالس السابقة اقروا تجنيس 2000 شخص في كل عام، ولكن ما حصل هو انه لم يتم التجنيس لهذا العدد من البدون، بل كان التجنيس يتم لفئات اخرى معروفة جنسياتهم، والمفترض ان يكون هذا القانون خاصا ب فئة غير محددى الجنسية دون غيرهم، والفئات الاخرى تكون لها تشريعات منفصلة.

ولفت الى انه في عام 2010 تضمنت الخطاب السامي لمصاحب السمو تشكيل الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع غير محددى الجنسية، وترأس هذا الجهاز رجل فاضل يحظى بثقة الشعب الكويتي هو العم صالح الفضالة الذي نال ثقة صاحب السمو في ادارة هذا الجهاز وحل هذه المعضلة. وأشار الى ان الفضالة قسم البدون الى 3 شرائح، الشريحة الاولى تتضمن

الكندري يطالب بعدم المماطلة والتسويق في حسم «البدون»



فيصل الكندري

بقتصر التجنيس وفقا لهذا القانون على غير محددى الجنسية.

وطالب وزارة الداخلية ممثلة بالادلة الجنائية بتسريع اجراءات البصمة الوراثية وتوفير الكوادر اللازمة لاختصار الوقت واستيعاب الاعداد الكبيرة من اجل حل المشكلة بشكل سريع، مستغربا ان يستغرق اجراء البصمة الوراثية سنوات.

وبين ان الحكومات والمجالس السابقة اقروا تجنيس 2000 شخص في كل عام، ولكن ما حصل هو انه لم يتم التجنيس لهذا العدد من البدون، بل كان التجنيس يتم لفئات اخرى معروفة جنسياتهم، والمفترض ان يكون هذا القانون خاصا ب فئة غير محددى الجنسية دون غيرهم، والفئات الاخرى تكون لها تشريعات منفصلة.

ولفت الى انه في عام 2010 تضمنت الخطاب السامي لمصاحب السمو تشكيل الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع غير محددى الجنسية، وترأس هذا الجهاز رجل فاضل يحظى بثقة الشعب الكويتي هو العم صالح الفضالة الذي نال ثقة صاحب السمو في ادارة هذا الجهاز وحل هذه المعضلة. وأشار الى ان الفضالة قسم البدون الى 3 شرائح، الشريحة الاولى تتضمن

طالب الكندري بعدم المماطلة والتسويق في حسم قضية البدون ومنح الجنسية الكويتية لمستحقها ولا سيما حملة اعضاء 1965 وقدامى العاملين في القطاع النفطي، مشددا على ضرورة توفير الميزانية والكوادر اللازمة لتسهيل مهمة الجهاز المركزي وتسريع اجراءات البصمة الوراثية.

وقال الكندري انه حضر الاجتماع الذي عقده لجنة حقوق الانسان ومعالجة اوضاع غير محددى الجنسية «البدون» أمس واستمع مع الاعضاء الى شرح مفصل من رئيس الجهاز المركزي صالح الفضالة فيما يتعلق بقضية البدون، هذه القضية الإنسانية التي طال أمدها، محملا الحكومات المتعاقبة المسؤولية عن تفاقم هذه القضية نتيجة غياب الحلول الحاسمة.

واقاد بأنه تقدم بمقترح لتجنيس 5000 كل عام نظرا لوجود اعداد كبيرة من المستحقين للجنسية الكويتية، والزلاء النواب تقدموا بمقترح 4000 كل عام، ولا تختلف على الإرقام ولكن يجب ان تكون هناك جدية في التعامل مع هذا الملف الإنساني، بحيث يتم الالتزام بتجنيس العدد الوارد في القانون الذي يقره المجلس، وان يتم دفع الاسماء من قبل الجهاز المركزي وان

تقدمت بمقترح لتجنيس 5000 كل عام نظراً لوجود أعداد كبيرة من المستحقين للجنسية الكويتية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْحَسَنَةُ اجْعِي إِلَىٰ بَرِّئِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا وَسَبِّحِي بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومِينَ وَمِنْ عَمَلَاتِكَ لَقَدْ جَاءَكَ رَبُّكَ بِالْبَيِّنَاتِ لَعَلَّكَ تَلْتَمِئِينَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

مُشْرَكَة الدبوس العالمية

SSANGYONG Motor

بأحر التعازي القلبية وصادق المواساة

من آل الدبوس

لوفاة فقيدهم الغالي المغفور له بإذن الله تعالى

العم أحمد الغانم الدبوس

سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ

حماد يسأل وزير النفط عن مخالقات قانونية في مناقصة مصفاة فيتنام



سعدون حماد

للمناقشة العقد؟

2 - هل تم الاتفاق خلال الاجتماع على ابقاء سعر العقد كما هو رغم مرور سنتين منذ تاريخ التعاقد وانتهاء العقد؟

3 - هل تم الاتفاق على اضافة شروط جديدة ورفض إعادة طرح المناقصة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بجمع المستندات المتعلقة بالاتفاق.

4 - ما الأسباب التي دعت رئيس شركة البترول الكويتية العالمية إلى اتخاذ هذه القرارات والتفاوض مع المقاول الرئيسي للمشروع بشكل مباشر دون إعادة طرح المناقصة بعد انتهاء المدد القانونية للعقد مع المقاول؟

وجهه النائب سعدون حماد سؤالاً برلمانياً إلى وزير النفط هاني حسن وجاء نص السؤال كالتالي: نعى إلى علمي وجود العديد من التجاوزات والمخالفات القانونية التي قام بها رئيس شركة البترول الكويتية العالمية وخاصة بطرح مناقصة مصفاة فيتنام التي تتجاوز قيمتها خمسة مليارات دولار وإعادة ترسيبها على نفس المقاول لأكثر من مرة بالاتفاق المباشر مع الشركة ودون إعادة طرح المناقصة مرة أخرى. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - هل قام رئيس شركة البترول الكويتية العالمية بحضور اجتماع في اليابان منفرداً مع المقاول الرئيسي للمشروع والشركاء الأجانب